مجلة تنمية الرافدين

اسم المقال: الخصخصة كخيار في القطاع المصرفي العراقي في ظل التوجهات المصرفية المعاصرة
اسم الكاتب: م.م. زهراء أحمد محمد توفيق النعيمي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/3198
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 18:12 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة تنمية الرافدين كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة الموصل ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

كلية الإدارة والاقتصاد -جامعة الموصل تنمية الرافدين العدد ٩٢ مجلد ٣٠ لسنة ٢٠٠٨
ص ص[٩١ -١١٠]

الخصخصة كخيار في القطاع المصرفي العراقي
في ظل التوجهات المصرفية المعاصرة

زهراء أحمد محمد توفيق النعيمي
مدرس مساعد -قسم العلوم المالية والمصرفية
كلية الادارة والإقتصاد - جامعة الموصل
Zahraa.ahmad@yahoo.com

المستخلص

في ظل الاتجاه نحو المزيد من العولمة المالية بدأ القطاع المصرفي بمواجهة العديد من التحديات الجديدة، وأصبح أكثر تاثراً واستجابةً للمتغيرات الدولية منها والمحلية كالتطورات التكنولوجية وعالمية الأسواق المالية والتحرر من القيود التي تعيق كل الأنشطة المصرفية وعمليات التحرر المالي، مما دعا إلى ضرورة إيجاد خيارات عديدة ومنها (الخصخصة المصرفية) للتأقلم السريع مع معطيات هذه التحديات وتحويلها إلى فرص حقيقية للنمو والتطور خلال المرحلة المقبلة. ويعد القطاع المصرفي العراقي من تلك القطاعات التي قد تواجه تلك التحديات سواء أكانت مصارف حكومية أم خاصة، إذ تحتل المصارف الحكومية العراقية نسبة كبيرة من السوق المصرفية العراقية وتحديداً مصرف الرافدين، مما يدعو إلى دراسة إمكانية خصخصة مصرف الرافدين في ظل تدني ربحيته مقارنة بالمصارف الأخرى.

Privatization is an Option to the Iraqi Banking Sector through Modern Banking Trends

Zahraa A. M. T. AL-Noai'mee
Assistant Lecturer
Department of Financial and Banking
University of Mosul

Abstract

Throughout the trend towards more financial globalization, the banking sector faced a number of new challenges, and it become more affected and more respondent to the international and national changes, such as technical developments, internationality of financial markets. The freeing of constraints precludes all the banking activities; so, financial freeing call for the necessity to find several options including (Banking privatization) to the rapid adjustment with the inputs of these challenges and convert them into true opportunities for growth and development during the future stage. The Iraqi banking sector is regarded as one of the sectors that face these challenges either a governmental or private banks. The Iraqi governmental banks form a large proportion in Iraqi

تأريخ استلام البحث ٢٠٠٧/٧/١٥ تأريخ قبول النشر ٢٠٠٧/٩/٢٥

banking market, specifically; AL - Rafidain Bank and that may call for studying the possibility of this bank privatization under its low profitability compared with other banks.

المقدمة

يحتل القطاع المصرفي مركزاً حيوياً في إقتصاديات الدول المتقدمة منها والنامية على حدٍ سواء وذلك لما له من تأثير واضح في الحفاظ على مستوى وديمومة النمو الإقتصادي للبلدان، إذ إن استمرار عمل المصارف التجارية وتقدمها يرتبط بقدرتها على التعامل مع المستقبل والإعداد للتعامل مع المتغيرات البيئية كافة.

لذلك يأتي موضوع خصخصة المصارف ضمن الخيارات المتاحة أمام المصارف لمواجهة التحديات الجديدة التي فرضتها العولمة المالية التي أدت إلى زيادة المنافسة المحلية والعالمية بين المصارف، وبسببها أصبح أي من المصارف عرضة للعديد من المخاطر الناتجة عن التغيرات والانعكاسات التي أحدثتها العولمة على الجهاز المصرفي. وبما أن أغلب توجهات المصارف تتجه نحو خدمة الزبائن واجتذاب مصادر التمويل وتوسيع آفاق توظيف الأموال، لذلك أصبح التحدي المصرفي يكمن في قدرة المصارف على إيجاد الخدمات المصرفية الحديثة التي تلبي احتياجات الزبائن، الأمر الذي زاد من الضغوط التنافسية بين المصارف، من هنا ظهرت الحاجة إلى ضرورة إيجاد آليات جديدة لمواجهة التحديات والمخاطر التي فرضتها البيئة المصرفية الجديدة، ويعدّ القطاع المصرفي العراقي وتحديداً المصارف الحكومية منها متمثلةً بمصرفي (الرافدين والرشيد) من القطاعات التي قد تواجه خيار الخصخصة بوصفه أحد أهم عوامل التحرر والتوجه المالي العالمي.

مشكلة البحث

تكمن مشكلة البحث في جانبين، الأول: يتعلق بانخفاض ربحية مصرف الرافدين وانعكاسها على المركز المالي للمصرف الذي قد يشكل أحد أهم عوامل الإخفاق، والثاني يتعلق فيما قد تفرضه التحديات الجديدة التي قد تواجه المصارف التجارية العراقية الحكومية (الرافدين) في ظل انفتاح إقتصادي وتحرر مالي محتمل.

أهمية البحث

تظهر أهمية البحث من خلال تناوله لموضوع ذي بعد مستقبلي قد تنعكس آثاره الإيجابية على أداء الإقتصاد العراقي باعتبار أن مصرف الرافدين يمثل أحد أهم ركائز الإقتصاد وتطوير خدمات المصرف عن طريق الخصخصة (جزئياً أو كلياً) سيسهم في تطور القطاع المصرفي العراقي وجعله أكثر تنافسية، أما فيما يتعلق بالمصارف العراقية الخاصة فإن دورها في الإقتصاد العراقي أقل تأثيراً وذلك لصغر حجمها من حيث (الموجودات، رأس المال، الودائع).

هدف البحث

يتحدد هدف البحث في تغطية الجانب المفاهيمي فيما يتعلق بالخصخصة وتحديداً في القطاع المصرفي، وهو يمثل تمهيداً لما سيتم عرضه في الجانب العملي من البحث. فضلاً عن تقييم أداء مصرف الرافدين من خلال مؤشرات الربحية ومؤشرات أخرى من شأنها أن تعكس مدى فاعليته وكفاءته التي قد تعدّ منطلقاً لاتخاذ قرار الخصخصة خياراً استراتيجياً لتطوير المصرف وجعله أكثر قدرة على مواجهة تحديات العولمة المالية.

فرضية البحث

عدم قدرة المصارف الحكومية العراقية (الرافدين) على مواكبة التطورات الحديثة في البيئة المصرفية الجديدة، وذلك لانغلاق المصرف عن العالم الخارجي بسبب تعقيدات الظروف التي مرّ بها البلد، ومن ثمّ انخفاض ربحية المصرف الذي انعكس سلبياً على المركز المالي للمصرف، وبموجب ذلك يمكن تحديد فرضية البحث الأساسية في الآتي: (يمثل انخفاض مؤشر الربحية عدم قدرة المصرف على مواجهة المستجدات في البيئة المصرفية ومنطلقاً لاتخاذ الخصخصة خياراً استراتيجياً).

منهج البحث

اعتمد البحث المنهج الوصفي، إذ تمّ الاستعانة بالبحوث والدراسات والمؤلفات التي تصدت لموضوع البحث، ومن ثمّ عرض أفكار البحث بأسلوب علمي طبقاً لخطة البحث، كما اعتمد البحث أيضاً على المنهج التحليلي من خلال تحليل عدد من المؤشرات المالية، وتمّ بموجب ذلك عرض البحث في محورين، تناول الأول الجانب المفاهيمي المتعلق بخصخصة القطاع المصرفي. أما الثاني فقد تناول الجانب التحليلي للبحث وتحديداً فيما يتعلق بالقطاع المصرفي الحكومي العراقي (مصرف الرافدين) والقطاع المصرفي الخاص العراقي (مصرف الشرق الأوسط) الذي يعد أحد أهم وأبرز المصارف الخاصة التي بدأت العمل في مرحلة التعددية المصرفية في عقد التسعينات، وذلك لأن مصرف الشرق الأوسط يعدّ من أبرز المصارف التجارية الخاصة في السوق المصرفية العراقية، وذلك لارتفاع أدائه وفقاً للعديد من المؤشرات قياساً ببقية المصارف.

الدراسات السابقة

فيما يأتي عدد من الدراسات السابقة التي تناولت جوهر موضوع البحث بشكلٍ مباشر، وأخرى تناولته بشكلٍ جزئي، وكما يأتي:

١. دراسة Clarke & Cull, 2000

بحثت هذه الدراسة خصخصة المصارف في الأرجنتين، وقد توصلت إلى أن كفاءة المصارف قد زادت بعد الخصخصة، وحدث تحول في النظام المصرفي

الأرجنتيني وزاد من تطوره بشكلٍ كبير مما انعكس في تقليل أهمية المصارف الأجنبية في البلد.

٢. دراسة Crystal, Dayes & Goldbery, 2001

أجريت هذه الدراسة في أمريكا اللاتينية وأكدت أن دخول المصارف الأجنبية يؤدي إلى تحسين الخدمات المالية ويزيد من المنافسة المصرفية، فضلاً عن أنها تسهل من سرعة خصخصة المصارف المحلية المملوكة للدولة.

٣. دراسة Claessens, Demirguc-Kunt & Huizinga, 2001

أثبتت هذه الدراسة وجود فرق في أداء المصارف المحلية والمصارف الأجنبية في الدول المتقدمة والنامية وكانت مدة الدراسة ثماني سنوات غطت المدة ١٩٨٨-١٩٩٥، وقد توصلت الدراسة إلى أن دخول المصارف الأجنبية كان قد أعقبه انخفاض في ربحية المصارف المحلية، وأن أداء المصارف الأجنبية كان أفضل من أداء المصارف المحلية.

٤. دراسة Laproetav, Lopez-De-Silanes & Shleifer, 2002

أكدت هذه الدراسة أن أداء المصارف التي تملكها الحكومة يكون أدنى مقارنةً بأداء مصارف القطاع الخاص.

٥. دراسة Fries & Taci, 2003

توصلت هذه الدراسة في بعض البلدان الانتقالية إلى أن دخول المصارف الأجنبية أدى إلى زيادة المنافسة في البيئة المصرفية، مما أجبر القطاع المصرفي على أن يصبح أكثر كفاءة وتنافسية سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

٦. دراسة Bonin, Hasan & Wachtel, 2003

بحثت هذه الدراسة في أداء المصارف في أحد عشر بلداً انتقالياً، وأكدت على أن غالبية المصارف الأجنبية يكون أداؤها أفضل وبكفاءة أعلى من المصارف المحلية.

الخصخصة المصرفية: مفهومها وأساليبها ودوافعها

أولاً. التوجهات الحديثة في الصناعة المصرفية

شهدت البيئة المصرفية التي تعمل في ظلها المصارف على اختلاف أنواعها عدداً من التوجهات كالعولمة والخصخصة والتوريق والابتكارية والحوسبة والإنترنت، والتي أثرت بشدة على كفاءتها وسياساتها، وعلى الرغم من اختلاف هذه التوجهات إلاّ أنها حققت منافسة شديدة بين المصارف.

وأحدثت أوجه التقدم في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وانتشار العولمة المالية وإلغاء القيود المفروضة تغييرات جذرية في هيكل الصناعة المصرفية،

فالابتكار في الأدوات المالية وتزايد المنافسة أدى إلى تخفيض هوامش في الأنشطة المصرفية التقليدية، مما أدى إلى زيادة المنافسة في السوق المصرفية والذي انعكس بدوره على الأداء المصرفي (الأسكوا، ٢٠٠٥، ٣٥).

إذ أصبحت المصارف مطالبة بتحقيق المعايير العالمية في خدماتها المصرفية وفي نمط تعاملها مع موظفيها فبيئة الأعمال العالمية تهتم بالجودة، وهو ما يعني ضرورة قيام المصارف المحلية، بجهود متواصلة لتحسين منتجاتها (طه، ٢٠٠٠، ١٢٣).

لقد حدث تغيير كبير في نشاط المصارف وتوسع نطاق أعمالها المصرفية سواءً على المستوى المحلي أو العالمي، فأصبحت تقدم خدمات مصرفية حديثة لم تكن تقوم بها من قبل، فانتشار العولمة انعكس على القطاع المصرفي والمؤسسات المالية غير المصرفية مثل شركات التأمين وصناديق الاستثمار، مما أدى إلى تراجع دور المصارف التجارية بسبب المنافسة الشديدة التي تواجهها من المؤسسات المالية غير المصرفية (Berger, *et. al.*, 2000,10-12).

لقد أخذت المنافسة تشتد في السوق المصرفية بزيادة انتشار العولمة المالية وإقرار اتفاقية الجات، وقد اتخذت هذه المنافسة ثلاثة اتجاهات رئيسة، هي (عبدالحميد، ٢٠٠٥، ٤١):

الاتجاه الأول: المنافسة بين المصارف التجارية فيما بينها سواءً فيما يتعلق بالسوق المصرفية المحلية أو السوق المصرفية العالمية.

الاتجاه الثاني: المنافسة بين المصارف والمؤسسات المالية الأخرى.

الاتجاه الثالث: المنافسة بين المصارف والمؤسسات غير المالية على تقديم الخدمات المصرفية.

لقد تغير الشكل التقليدي للوساطة المالية تغييراً جذرياً وذلك بسبب استراتيجية التحرر المالي التي شهدتها معظم الأنشطة المالية والمصرفية في الإقتصادات المتقدمة، إذ دخلت العديد من المؤسسات المالية الوسيطة غير المصرفية إلى السوق المالية ومارست أعمالها الخاصة بعيداً عن قبضة المصارف التجارية، بمعنى أن تفككاً قد حصل في عملية الوساطة المالية التقليدية، إذ إنها لم تبق حكراً على المصارف التجارية، بل أخذت تتجه نحو المؤسسات المالية الوسيطة غير المصرفية، الأمر الذي ترتب عليه زيادة هذه المؤسسات في النظام النقدي المالي المحلي والدولي على حدٍ سواء (العاني، ٢٠٠٢، ١٧٣).

إن زيادة المنافسة بين المصارف التجارية والمؤسسات المالية الأخرى على تقديم الخدمات المالية والمصرفية انعكست على القطاع المصرفي في زيادة كفاءته وتحسين أدائه وتطور الخدمات المالية المقدمة، وفي الوقت نفسه شكلت المنافسة تحدياً كبيراً أمام المصارف الصغيرة (Fries *et. al.*, 2002, 52-73).

وفي ظل هذه المنافسة الشديدة فرضت تحديات جديدة على المصارف تمثلت بالآتي :

١. التطورات التكنولوجية المتلاحقة التي ألغت البعد المكاني (الجغرافي)، وسهلت الاتصال والترابط بين الأسواق العالمية في مختلف أنحاء العالم من خلال وسائل الاتصالات الحديثة.
٢. اعتماد الإقتصاد العالمي الجديد على المعلومات وسرعة وفورية الاتصال والترابط، وهذا يعني أنه لرفع القدرة التنافسية يتوجب معالجة المعلومات بسرعة واستغلال أفضل الفرص في الأسواق العالمية.
٣. دخول مؤسسات وشركات مالية غير مصرفية في مجال الخدمات المصرفية ومنافستها للمصارف التقليدية في تقديم الخدمات المالية (التوني، ٢٠٠٣، ٣).
٤. توافر الأدوات المالية والمصرفية المبتكرة التي أدت إلى ظهور أنواع جديدة من الخدمات المصرفية من خلال مصارف ومؤسسات مالية تعمل على نطاق السوق العالمية (Hasan & Marton, 2003, 15).
٥. الاتجاه نحو توحيد مختلف الأعمال المصرفية والخدمات المالية وحتى خدمات التأمين تحت سقف واحد، وتضاؤل الفوارق بين المصارف والمؤسسات المالية الاستثمارية وشركات التأمين وشركات السمسرة المالية وهو ما يعرف باستراتيجية المصرف الشامل.
٦. التزام المصارف بالاتفاقيات الدولية مثل نسبة الملاءة (معيار لجنة بازل لكفاية رأس المال) والاتفاقيات الدولية الخاصة بمنظمة التجارة العالمية، ولا سيما في مجال الخدمات المصرفية خصوصاً فيما يتعلق بالالتزام بفتح هذا القطاع للمشاركة الدولية (التوني، ٢٠٠٣، ٥٤).

وقد يبدو من الصعوبة حصر جميع التوجهات أو المستجدات في الصناعة المصرفية، وبناءً على ذلك فإن البحث سيركز على الخصخصة بوصفها إحدى التوجهات الحديثة وركيزة من ركائز التحرر المالي سواء أكان ذلك للدول المتقدمة أم النامية.

ثانياً. الخصخصة المصرفية

تعني الخصخصة الانتقال بالنشاط الإقتصادي من القطاع العام إلى القطاع الخاص مع التغيير في أشكال الملكية لهذا النشاط (الفاعوري، ٢٠٠٤، ٧). وهي مجموعة من السياسات المتكاملة التي تستهدف التحويل بشكل جزئي أو كلي لمؤسسات تملكها الدولة إلى القطاع الخاص لتفعيل آليات السوق وتحقيق المزايا التنافسية والاستفادة بمبادرات القطاع الخاص من أجل تحقيق أهداف التنمية الإقتصادية والعدالة الاجتماعية، ولا تقتصر الخصخصة على مجرد البيع الجزئي أو الكلي لوحدات مملوكة للدولة إلى القطاع الخاص، وإنما هي رؤية متكاملة للتصحيحات الهيكلية ولكيفية إدارة الإقتصاد القومي بكفاءة أعلى وبفعالية أكبر (ثابت، ٢٠٠٤، ٧-٨).

فمفهوم الخصخصة يدور أساساً حول ثلاثة اتجاهات، أولها يشير إلى أن الخصخصة تعني منح القطاع الخاص دوراً متزايداً داخل الإقتصاد القومي من خلال توسيع قاعدة الملكية الخاصة وتصفية القطاع العام إما كلياً أو جزئياً، في حين

يرى الاتجاه الثاني أن الخصخصة هي وسيلة يمكن اللجوء إليها للتخلص من الشركات العامة الخاسرة وردها إلى القطاع الخاص بحيث ترتفع إنتاجيتها وتحقق أرباحاً، في حين يعتمد الاتجاه الثالث على توسيع مفهوم الخصخصة لكي يشير إلى عملية التحول من الإقتصاد المخطط إلى الإقتصاد الحر والاتجاه نحو برنامج للتحرر الإقتصادي يعتمد على قوى السوق في اتخاذ القرارات وقصر دور الحكومة على الإشراف والرقابة والتوجيه (مصطفى وعباس، ٢٠٠٥، ٥٤).

أما فيما يتعلق بالخصخصة المصرفية فيقصد بها عملية تحويل المصارف المملوكة للدولة إلى الملكية الخاصة، وتعدّ الخصخصة المصرفية إحدى نواتج العولمة المالية، وقد اتجهت أغلب الدول إلى خصخصة المصارف بعد الاتجاه إلى التحرر المالي وعمليات التحول الإقتصادي والاتجاه للعمل ضمن آليات السوق (طه، ٢٠٠٠، ١٢٩).

لقد شهد القطاع المصرفي في السنوات الأخيرة تطوراً كبيراً ناتجاً عن التحرر المالي وإلغاء القيود المفروضة عليه، فضلاً عن الابتكارات التكنولوجية الحديثة وإدخال منتجات مالية جديدة (الأسكوا، ٢٠٠٥، ٤١).

إن الدافع الرئيس لخصخصة المصارف هو مواجهة التحديات التي تواجه القطاع المصرفي في ظل التغيرات الأخيرة التي شهدتها الساحة المصرفية جراء انتشار العولمة المالية وتأثيراتها على القطاع المصرفي، فضلاً عن أن الخصخصة المصرفية تساعد في تطبيق مفهوم المصارف الشاملة وتزيد من كفاءة القطاع المصرفي، فالخصخصة هي أفضل الخيارات المتاحة أمام المصارف لمواجهة المنافسة، فضلاً عن إسهامها في تنشيط الأسواق المالية وتحسين الأداء الإقتصادي وتزيد من كفاءة الخدمات المصرفية (Bonin, *et. al*., 2004, 2-5). ويمكن أن تؤدي الخصخصة دوراً كبيراً في إصلاح القطاع المالي من خلال (الأسكوا، ٢٠٠٢، ٣٨):

١. تحرير القطاع المالي وإلغاء السيطرة المفروضة على سعر الفائدة ومنح المصارف حرية تحديد رسومها ونسب العمولة على خدماتها المالية، وكذلك إلغاء المعايير الإدارية الخاصة بالمصارف.
٢. تحسين إطار السياسة النقدية بما في ذلك تطوير الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية.
٣. تحرير التجارة في الخدمات المالية بما في ذلك رفع القيود عن الاستثمارات المباشرة الخارجية والداخلية والتوجه نحو نظام يتحدد فيه سعر الصرف بناءً على السوق.
٤. تقوية النظم الاحترازية والإطار الإشرافي بما في ذلك إعادة رسملة المصارف وتعزيز الإفصاح والشفافية.

ثالثاً. أساليب الخصخصة

على الرغم من الصور والأساليب العديدة لخصخصة القطاع العام ومن ضمنها القطاع المصرفي، إلاّ أنها في مجملها تأخذ المحورين الآتيين (دنيا، ٢٠٠٣، ١١):

١. **خصخصة الملكية**: وتعني تحويل ملكية المشروع كلياً أو جزئياً إلى ملكية خاصة من خلال بيع المشروع أو جزء منه على أنه موجودات، وبالطبع فإن لكل مشروع أسلوبه الخاص والملائم له واختيار الأسلوب المناسب يقلل من التحديات الكبيرة أمام نجاح عملية الخصخصة.
٢. **خصخصة الإدارة**: وتعني عدم إحداث أي تغيير في نمط ملكية المشروع، فيظل المشروع مملوكاً ملكية عامة، لكن الذي يحدث هو تغيير أسلوب ونمط إدارته. وهناك صور عديدة لخصخصة الإدارة منها عقود الإدارة، وبمقتضاه تحتفظ الدولة بالملكية وتوكل إدارة المشروع إلى القطاع الخاص على أن توفر له كل الأموال اللازمة وذلك نظير عائد محدد وأكثر ما يكون في ذلك المشروعات الخدمية، وهناك صور أخرى لخصخصة الإدارة منها عقود التأجير وعقود الامتياز وغيرها. إلاّ أن الأمر يتطلب مراعاة لجانب الحوكمة المصرفية، إذ يتطلب أن تراعي إدارة المصرف مصالح أطراف التعامل مع المصرف كافة عند إدارتها بوصفها وكيلاً وليس مالكاً.

أما (الفاعوري، ٢٠٠٤، ١٩-٢٧) فقد حدد العديد من أساليب الخصخصة، وهي:

- عقود الإدارة.
- عقود التأجير.
- أسلوب الامتياز.
- البيع إلى القطاع الخاص.
- مقايضة الديون.
- تجزئة المشروع أو إعادة الهيكلة والعمل بالأسس التجارية
- تخفيف القيود على القطاع الخاص.

من هنا يتضح أن للخصخصة طرائق مختلفة، ولكل منها مزاياها وعيوبها، ويعدّ اختيار الطريقة المناسبة من أهم عناصر نجاح عملية الخصخصة. ويوضح الجدول أدناه كل أسلوب من تلك الأساليب وإيجابياته وعيوبه وأهدافه وأسباب اختياره.

الجدول ١

أساليب الخصخصة، إيجابياتها، سلبياتها، أهدافها، سبب الاختيار

الأسلوب	الإيجابيات (الميزات)	السلبيات	الأهداف	أسباب الاختيار للأسلوب
عقد الإدارة	١. الاحتفاظ بملكية الشركة ٢. حل مشكلة القصور	١. ازدواجية الإدارة الخاصة والملكية العامة ٢. عدم وجود حوافز	- تستخدم لتنشيط الشركات الخاسرة - إدخال معايير	- عجز الكفاءات الإدارية عن قيادة المؤسسة العامة.

الأسلوب	الإيجابيات (الميزات)	السلبيات	الأهداف	أسباب الاختيار للأسلوب
	الإداري	لرفع الكفاءة والحفاظ على الأصول	وطرائق الإدارة الحديثة - يستفيد العاملون من المهارات الفنية والإدارية للشركة المتعاقدة	
عقود التأجير	١. توفير نفقات التشغيل مع الاحتفاظ بملكية الشركة ٢. الحصول على دخل سنوي من دون التعرض لمخاطر السوق	١. عدم وجود حوافز لرفع قيمة الأصول أكثر من الحد الذي يضمن عائداً مناسباً على استثماراتها خلال مدة التأجير	- جذب مهارات تقنية وإدارية متطورة. - تنشيط الشركات الخاسرة.	- صعوبة في جذب المستثمرين.
منح الامتياز Build-Operation Owned Build-Operation Transfer	١. توفير نفقات البناء والتشغيل. ٢. نقل مسؤولية تشغيل وتقديم الخدمة إلى الإدارة الخاصة.	١. إعطاء حق الاحتكار لصاحب الامتياز.	- تقديم خدمات عامة للمواطنين من خلال تطوير مشروعات جديدة في البنية التحتية عن طريق القطاع الخاص "إنشاء وتسيير مرافق عامة". - التخفيف من الأعباء المالية عن الدولة.	- عدم توافر السيولة الكافية أو إذا كانت السيولة المطلوبة كبيرة.
• **البيع المباشر** • **المزاد العلني** • **العطاءات** • **مستثمر أجنبي**	١. الشفافية في الإجراءات ٢. تمكن الدولة من تعظيم إيراداتها	١. إمكان وجود تواطؤ بين المشترين والبائعين ٢. تتطلب مدة زمنية طويلة ونفقات إدارية مرتفعة. ٣. التقدير الخاطئ لقيمة الأسهم والموجودات الأخرى	- إدخال تكنولوجيا متطورة - إدخال طرائق إدارية حديثة - توسيع قاعدة الملكية وتطوير الأسواق المالية من خلال إدراج الشركة في سوق الأوراق المالية	- حاجة المؤسسة إلى إدخال تكنولوجيا متطورة لتحسين أدائها ورفع كفاءتها - حاجة الدولة إلى إمكانات لتغطية النفقات الكبيرة.
• **بيع السهم في الأسواق المالية** • **الاكتتاب العام**	١. مقبولة سياسياً أكبر من غيرها من الأساليب ٢. تملك الجماهير للأسهم يقلل من السيطرة الأجنبية على	١. صعوبة تحديد أسعار الأسهم بشكلٍ دقيق وتقييم الأسهم بأقل من الواقع. ٢. تطوير الأسواق المالية من خلال	- توسيع قاعدة الملكية من خلال تشجيع صغار المستثمرين على شراء الأسهم - تحسين كفاءة الإدارة أمام	- حجم المشروع الحكومي كبير.

الأسلوب	الإيجابيات (الميزات)	السلبيات	الأهداف	أسباب الاختيار للأسلوب
	الشركات التي تتم خصخصتها ٣. استثمار طاقات وإمكانات ومصادر جديدة.	إتاحة فرص الاستثمار للمواطنين والأجانب	المساهمين	
البيع للعاملين والإدارة	١. شعور العمال بأنهم مالكون حقيقيون في الشركات التي يعملون فيها. ٢. إظهار رغبة أقل في الإضراب عن العمل والمطالبة بأجور أعلى.	١. قيام العمال ببيع السهم للأستفادة من فروق الأسعار. ٢. سوء تسعير الشركة مما يسبب خسائر للدولة.	– توسيع قاعدة الملكية. – تحسين الكفاءة من خلال وجود حوافز لرفع الإنتاجية ومساهمة العاملين في الإدارة	- في الحالات التي يصعب بيع المؤسسة بالأساليب الأخرى - في حالة وجود مؤسسة خاسرة.
مقايضة الديون	١. توفير في الجهد والنفقات. ٢. التخفيف من المديونية الخارجية للدولة	١. تملك الدائن الأجنبي لاستثمارات محلية مقابل ديونه وتصدير الأموال المتحصلة من الاستثمار إلى الخارج مما يعود سلباً على مالية الدولة.	– - تطوير الأسواق المالية من خلال استقطاب مستثمرين جدد للأسواق المحلية	- عدم المقدرة المالية على سداد الدين الخارجي
إعادة الهيكلة	١. إيجاد وحدات إنتاجية متنافسة "تجزئة المشروع والعمل على أسس تجارية".	١. تتطلب فترة زمنية طويلة. ٢. إزالة الاحتكار.	– تهيئة المؤسسة لبيعها بسعر أعلى. – تحسين الكفاءة من خلال إيجاد طرائق إدارية حديثة.	- حجم المشروع كبير - تحقيق خسارة في أعمال المشروع.

المصدر: رفعت عبدالحليم الفاعوري، ٢٠٠٤، تجارب عربية في الخصخصة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر.

رابعاً. أثر الخصخصة على الصناعة المصرفية

تعدّ الصناعة المصرفية من أكثر الصناعات التي ينطوي عملها على مخاطر عديدة، وقد تعاظمت هذه المخاطر في السنوات الأخيرة، لذلك تعدّ الخصخصة أفضل الخيارات المتاحة أمام القطاع المصرفي، لما لها من دور كبير في تطوير هذه الصناعة وتوسيعها، فهي تسعى إلى تحقيق أهداف عديدة، أهمها:

١. زيادة المنافسة في السوق المصرفية

للخصخصة دور كبير في زيادة المنافسة في السوق المصرفية من خلال تحسين الإداء المصرفي وفي اتجاهات عديدة، سواء في ابتكار الخدمات المصرفية الحديثة أو في تقديم الخدمات المصرفية بسعر تنافسي (أقل كلفة)، وفي أسرع وقت ممكن، فالمنافسة تخفض من الهامش المصرفي وتدفع المصارف إلى توجيه الائتمانات المصرفية إلى المشاريع الكبيرة التي تحقق عوائد كبيرة (Verbrugge, *et. al.*, 2000, 21-34). فالمصارف هي المصدر الرئيس للائتمانات المقدمة إلى المشاريع الاستثمارية للقطاعين العام والخاص، وكذلك لتغطية أوجه العجز الحكومي، وهذا ما يبرر الاهتمام بتصميم سياسات ملائمة من أجل نظام مصرفي أكثر كفاءة واستقرار (الأسكوا، ٢٠٠٥، ٥٩).

٢. توسيع سوق الأوراق المالية وتنشيطها

إن أسهم المصارف عادة تتمتع بثقة كبيرة من المتعاملين في البورصة، وتزداد عمليات التداول فيها، لذا تساعد خصخصة المصارف العامة من خلال طرح أسهمها في سوق الأوراق المالية على زيادة المعروض من الأوراق المالية، ومن ثمّ زيادة سعة السوق وتعميقها وتطويرها، كما أن طرح أسهم المصارف للاكتتاب العام يعمل على توسيع قاعدة الملكية لأفراد المجتمع، مما قد يشجع على زيادة مدخراتهم لاستثمارها في شراء تلك الأسهم ويجعل عملية تحويل الملكية العامة للمصارف بشكلٍ جزئي إلى الملكية الخاصة عملية تمر بسهولة ويسر (عبدالحميد، ٢٠٠٥، ٢٢٢).

٣. تطوير الإدارة المصرفية

تسهم الخصخصة المصرفية في إعطاء حرية أكبر للإدارة المصرفية في اتخاذ القرارات الخاصة بها سواء في مجال توظيفات أموالها أو في تقديم الخدمات المصرفية المتطورة والمعتمدة على التكنولوجيا الحديثة، فالمصارف التي تستخدم هذه التكنولوجيا في أدائها المصرفي ومواكبة للتطورات الحديثة هي الأقدر على مواجهة المنافسة المحتدمة في السوق المصرفية (Bonin, *et. al.*, 2004, 6-8) ومن شأن الخصخصة المصرفية أن تجعل إدارات المصارف مسؤولة أمام شرائح أوسع من المساهمين وتقلل من نفوذ القطاع العام، وتساعد في انتقال العمل المصرفي من الاعتماد على العلاقات الشخصية إلى أسلوب يعتمد على استحواذ أكبر قدر من السوق المصرفية المتاح بصورة تنافسية (التوني، ٢٠٠٣، ١٠).

خامساً. الأسباب والدوافع الرئيسة لخصخصة المصارف

في ظل التحديات الكبيرة التي واجهت الصناعة المصرفية، فقد برزت العديد من الأسباب والدوافع التي دعت إلى خصخصة المصارف، والتي هي :

١. زوال دوافع الملكية العامة للمصارف في ظل انتشار العولمة المالية، وهذه ظاهرة واضحة في الكثير من الإقتصادات النامية، حيث أظهرت العولمة وعمليات التحرر الإقتصادي المصاحب لها أن التدخل الكبير للدولة في النشاط الإقتصادي كان كابحاً للنشاط المالي بصفة عامة والقطاع المصرفي بصفة

خاصة. فقد كشفت العولمة المالية وعمليات التحرر المالي من خلال برامج الإصلاح الإقتصادي عن ضرورة تخفيف القيود والتدخلات الحكومية التي تضعها وتمارسها الحكومة تجاه المصارف العامة لكي تتمكن المصارف من مواجهة التحديات والمتغيرات التي تواجه العمل المصرفي في ظل العولمة مثل:

- تغيير طبيعة النشاط المصرفي بعد تراجع أهمية الخدمات المصرفية التقليدية وظهور أنشطة جديدة في إطار ما يسمى بالمصارف الشاملة.
- تزايد اتجاه المؤسسات غير المصرفية إلى اقتحام العمل المصرفي بوصفها منافساً جديداً للمصارف.
- التوسع في الخدمات الإلكترونية المصرفية مثل تنفيذ العمليات المصرفية باستخدام الهاتف ببصمة الصوت أو عبر شبكة الإنترنت.
- انتشار ظاهرة التكتل والاندماج المصرفي في تكوين كيانات مصرفية عملاقة.

٢. خصخصة المصارف تعدّ أحد المداخل الضرورية الرئيسة للبدء بتطوير الجهاز المصرفي وزيادة الكفاءة المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للقطاع المصرفي (عبدالحميد، ٢٠٠٥، ٢١٩-٢٢٢).
٣. تسهم الخصخصة في تطوير القطاع المصرفي وفي جوانب عديدة مثل تقديم الخدمات المصرفية غير التقليدية والتحرر من القيود التي تعيق كل الأنشطة المصرفية والاتجاه إلى تطوير إدارة المخاطر المصرفية وزيادة كفاءة القطاع المصرفي وتنشيط سوق الأوراق المالية (شلبي، ٢٠٠٢، ٩).
٤. وجود نقص كبير في الكفاءة الإدارية الذي قد يرجع إلى عدم وجود الكوادر الإدارية ذات الخبرة المصرفية المتميزة والواسعة ولا سيما في مجالات تقدير المخاطر وإدارة المحافظ الاستثمارية.

كفاءة وفاعلية المصارف التجارية الحكومية العراقية وخيارات الخصخصة

أولاً. هيكلية القطاع المصرفي العراقي

يتكون القطاع المصرفي العراقي حالياً من مصرفين حكوميين هما الرافدين والرشيد، وعدد من المصارف الحكومية المتخصصة وسبعة عشر مصرفاً خاصاً مؤسسة بوصفها شركات مساهمة، ويستحوذ القطاع المصرفي الحكومي على ٩٠% من النشاط المصرفي، وتقدر إجمالي موجودات القطاع المصرفي بـ (٢) مليار دولار (www.salam center-iraq.com)، وهو ما يمثل ٨% من إجمالي الناتج المحلي، مما يعكس الدور المحدود الذي يؤديه هذا القطاع في أداء وظائفه التقليدية في الوساطة بين المدخرين والمستثمرين وتمويل التراكم الرأسمالي في القطاع الخاص.

لم يؤدِ مصرفا الرافدين والرشيد أي دور رئيس في إقراض القطاع الإنتاجي وبخاصة الخاص منه خلال العقود الثلاثة الماضية، وهذا الاستنتاج نابع من

ملاحظة أن حجم القروض في ميزانيات مصرف الرافدين لم تتجاوز ٨% من حجم الموجودات، وأن ما يقارب ٦٠% من هذا الإقراض ذهب إلى مؤسسات وشركات القطاع العام، ولم يذهب إلاّ الجزء اليسير منه بشكل إقراض إلى القطاع الخاص، وعند التدقيق نجد أن ٦٦% من موجودات مصرف الرافدين و ٥٠% من موجودات مصرف الرشيد تتكون من حوالات الخزينة التي كانت تصدرها الحكومة العراقية لتمويل القطاع العام ولتغطية خسائر وتوفير الإعانات والدعم له. خلاصة القول إن ٩٠% من النشاط المصرفي كان وما زال مخصصاً لتمويل النشاط العام المثقل بعدم الكفاءة والبطالة المقنعة والخسائر المتراكمة.

وعلى الرغم من محدودية القاعدة الرأسمالية للمصارف الخاصة غير أنها أدت دوراً حيوياً فاق نسبياً ما قامت به المصارف الحكومية مجتمعةً في تمويل النشاط الخاص، الأمر الذي يظهر مدى العجز الذي يعانيه دور المصارف الحكومية في هذا المجال، والدليل على ذلك أن حجم القروض المقدمة من المصارف الخاصة في عام ٢٠٠١ بلغ ١١٠ بليون دينار أو ما يعادل ٧٤ مليون دولار، وهو ما يمثل أكبر من نصف ما قدمه إجمالي القطاع المصرفي الحكومي من قروض، على الرغم من أن حجم موجودات القطاع المصرفي الحكومي تقدر بأضعاف أضعاف موجودات القطاع المصرفي الخاص.

ثانياً. مؤشرات الكفاءة والفاعلية في المصارف التجارية العراقية

١. معدل العائد على مجموع الموجودات

يعكس هذا المؤشر فاعلية الموجودات في توليد الأرباح، ومن ثمّ يعكس قدرة المصرف وكفاءة الإدارة على استغلال الموجودات وتوليد الأرباح، وكما موضح في الجدول الآتي:

الجدول ٢

مؤشر معدل العائد / مجموع الموجودات

المصرف / السنوات	مصرف الرافدين	مصرف الشرق الأوسط
٢٠٠٠	٠.٠٢	٠.٠٢
٢٠٠١	٠.٠١	٠.٠٢
٢٠٠٢	٠.٠١	٠.٠٢
٢٠٠٣	٠.٠٠٩	٠.٠١
٢٠٠٤	(٠.٠٠٠٠٣)	٠.٠٣
٢٠٠٥	٠.٠٠٠٣	٠.٠٣
المتوسط	٠.٠٠٨	٠.٠٢

المصرف / السنوات	مصرف الرافدين	مصرف الشرق الأوسط
الانحراف المعياري	٠.٠٠٧	٠.٠٠٧

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير والميزانيات السنوية لمصرفي الرافدين والشرق الأوسط للمدة (٢٠٠٠-٢٠٠٥).

يظهر من الجدول ٢ بأن مؤشر معدل العائد على إجمالي الموجودات في مصرف الرافدين قد تراوح بين (٠.٠٠٠٠٣) حداً أدنى في سنة ٢٠٠٤ و ٠.٠٢ حداً أعلى في سنة ٢٠٠٠ وبمتوسط سنوي قدره ٠.٠٠٨، وانحراف معياري بلغ ٠.٠٠٧، من هنا يتضح أن هذا المؤشر اتجه نحو الانخفاض خلال السنوات التي شملها البحث، كما يتضح أن مصرف الرافدين لم يحقق أرباحاً تتناسب مع حجم موجوداته التي تقدر بالمليارات، في حين أن هذا الهامش الضعيف جداً قد يؤدي بالمصرف إلى الخسارة في حالة كونه مصرفاً تجارياً (حكومياً)، لأن حجم تكاليف المصرف كبيرة جداً. أما في مصرف الشرق الأوسط فقد تراوح المؤشر بين ٠.٠١ حداً أدنى في سنة ٢٠٠٣ و ٠.٠٣ و٢٠٠٥ حداً أعلى في سنة ٢٠٠٤ وبمتوسط سنوي قدره ٠.٠٢ وانحراف معياري ٠.٠٠٧.

٢. معدل العائد / الودائع

يعكس هذا المؤشر قدرة المصرف على توليد الأرباح من الودائع.

الجدول ٣
مؤشر معدل العائد / الودائع

المصرف / السنوات	مصرف الرافدين	مصرف الشرق الأوسط
٢٠٠٠	٠.٠٢	٠.٠٣
٢٠٠١	٠.٠١	٠.٠٣
٢٠٠٢	٠.٠١	٠.٠٤
٢٠٠٣	٠.٠٠٩	٠.٠٢
٢٠٠٤	(٠.٠٠٠٦)	٠.٠٣
٢٠٠٥	٠.٠٠٠٦	٠.٠٤
المتوسط	٠.٠٠٩	٠.٠٣
الانحراف المعياري	٠.٠٠٦	٠.٠٠٧

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير والميزانيات السنوية لمصرفي الرافدين والشرق الأوسط للمدة (٢٠٠٠-٢٠٠٥).

يظهر من الجدول ٣ بأن مؤشر معدل العائد على الودائع في مصرف الرافدين قد تراوح بين (٠.٠٠٠٦) حداً أدنى في سنة ٢٠٠٤ و ٠.٠٢ حداً أعلى في سنة ٢٠٠٠ وبمتوسط سنوي قدره ٠.٠٠٩ وانحراف معياري بلغ ٠.٠٠٦، من هنا يتضح أن هذا المؤشر كان في انخفاض خلال السنوات التي شملها البحث والذي يعود سببه إلى ضعف إدارة المصرف في استخدام الودائع الكبيرة الموجودة فيه توليد أرباح جيدة للمصرف. أما في مصرف الشرق الأوسط فقد تراوح المؤشر بين ٠.٠٢ حداً أدنى في سنة ٢٠٠٣ و ٠.٠٤ حداً أعلى في سنة ٢٠٠٢ و٢٠٠٥ وبمتوسط سنوي قدره ٠.٠٣ وانحراف معياري ٠.٠٠٧.

٣. حق الملكية / إجمالي الموجودات

يشير هذا المؤشر إلى المدى الذي ذهب إليه المصرف في الاعتماد على حق الملكية في تمويل الموجودات.

الجدول ٤
مؤشر حق الملكية / مجموع الموجودات

المصرف / السنوات	مصرف الرافدين	مصرف الشرق الأوسط
٢٠٠٠	٠.٠١	٠.٠٦
٢٠٠١	٠.٠١	٠.٠٧
٢٠٠٢	٠.٠٠٩	٠.٠٧
٢٠٠٣	٠.٠٠٧	٠.١٠
٢٠٠٤	٠.٠٠٠٢	٠.٠٧
٢٠٠٥	٠.٠٠٠٢	٠.٠٨
المتوسط	٠.٠٠٦	٠.٠٧
الانحراف المعياري	٠.٠٠٤	٠.٠١

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير والميزانيات السنوية لمصرفي الرافدين والشرق الأوسط للمدة (٢٠٠٠-٢٠٠٥).

يظهر من الجدول ٤ بأن مؤشر حق الملكية / مجموع الموجودات في مصرف الرافدين قد تراوح بين ٠.٠٠٠٢ حداً أدنى في سنة ٢٠٠٤ و٢٠٠٥ و٠.٠١ حداً أعلى في سنة ٢٠٠٠ و٢٠٠١ وبمتوسط سنوي قدره ٠.٠٠٦ وانحراف معياري بلغ ٠.٠٠٤، ويظهر هذا المؤشر أنه كان منخفضاً جداً في مصرف الرافدين وهذا ينعكس بشكلٍ سلبي على المركز المالي للمصرف ويجعله ضعيفاً جداً. أما في مصرف الشرق الأوسط فقد تراوح المؤشر بين ٠.٠٦ حداً أدنى في سنة ٢٠٠٠ و ٠.١٠ حداً أعلى في سنة ٢٠٠٣ وبمتوسط سنوي قدره ٠.٠٧ وانحراف معياري ٠.٠١.

٤. الائتمان النقدي / إجمالي الموجودات

يعكس هذا المؤشر حجم الائتمان النقدي / إجمالي موجودات المصرف، وارتفاع هذا المؤشر يعني كفاءة المصرف في توظيف الأموال خصوصاً وأن الائتمان النقدي (القروض) يمثل أهم مصادر إيرادات المصارف التجارية.

الجدول ٥
مؤشر الائتمان النقدي / إجمالي الموجودات

المصرف / السنوات	مصرف الرافدين	مصرف الشرق الأوسط
٢٠٠٠	٠.١٥	٠.٢٨
٢٠٠١	٠.١٥	٠.٢١
٢٠٠٢	٠.١٩	٠.١٨
٢٠٠٣	٠.٠٧	٠.١٧
٢٠٠٤	٠.٠٠٢	٠.٢٠
٢٠٠٥	٠.٠٠٢	٠.٠٨
المتوسط	٠.٠٩	٠.١٨
الانحراف المعياري	٠.٠٨	٠.٠٦

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير والميزانيات السنوية لمصرفي الرافدين والشرق الأوسط للمدة (٢٠٠٠-٢٠٠٥).

يظهر من الجدول ٥ بأن مؤشر الائتمان النقدي إلى إجمالي الموجودات قد تراوح بين ٠.٠٠٢ حداً أدنى في سنة ٢٠٠٤ و٢٠٠٥ و٠.١٩ حداً أعلى في سنة ٢٠٠٢ وبمتوسط سنوي قدره ٠.٠٩ وانحراف معياري بلغ ٠.٠٨، وبموجب ذلك يتضح أن سياسة مصرف الرافدين في توظيفه لأمواله هي سياسة استثمارية، وهذا على حساب الائتمان النقدي والذي انعكس على ربحية المصرف بشكلٍ سلبي. أما في مصرف الشرق الأوسط فقد تراوح المؤشر بين ٠.٠٨ حداً أدنى في سنة ٢٠٠٥ و ٠.٢٨ حداً أعلى في سنة ٢٠٠٠ وبمتوسط سنوي قدره ٠.١٨ وانحراف معياري ٠.٠٦.

مما سبق، يتضح أن إدارة مصرف الرافدين لم تكن كفوءة في إدارته بشكلٍ فاعل، كما أنها لم تستطع أن تستغل موجوداته في توظيفات مربحة على الرغم من حجم موجوداته ورأسماله قياساً بمصرف الشرق الأوسط الذي استطاع أن يحقق أرباحاً أكبر من مصرف الرافدين على الرغم من قلة موجوداته ورأسماله، فضلاً عن أن مصرف الرافدين لم يتمكن من تطوير خدمات مصرفية متوائمة مع احتياجات السوق.

لذلك، فإن خيار الخصخصة الجزئية يعدّ أفضل الخيارات لتطوير القطاع المصرفي الحكومي العراقي وزيادة القدرات التنافسية والتكييف مع العولمة المالية.

ثالثاً. خيارات الخصخصة في المصارف العراقية

الخصخصة الجزئية أو الكلية للقطاع المصرفي العراقي

إن جوهر القطاع المالي بالعراق هو القطاع المصرفي، وعليه يتطلب الأمر إعادة تأهيل المصارف التجارية بالعراق وبالأخص (مصرف الرافدين والرشيد) بوصفهما أكبر مصرفين حكوميين ويستحوذان على ما يزيد عن ٩٠% من السوق المصرفية العراقية من حيث عدد الفروع أو حجم الموجودات أو الودائع.

إن الهدف من عملية الخصخصة الجزئية أو الكلية هو إيجاد نظام مالي يستند إلى عوامل وآلية السوق والذي يكون لديه القدرة على مواجهة متطلبات الإقتصاد العراقي في المرحلة الراهنة والمستقبلية، وفي ظل تحرر مالي (قسري).

إن عملية الخصخصة لمصرفي الرافدين وتوأمه الرشيد (جزئياً أو كلياً) سيؤدي إلى تحرير أسعار الفائدة والإزالة التدريجية للقيود على تخصيص الائتمان والاتجاه نحو عوامل وآلية السوق لتمويل حالات العجز في الموازنة والانتقال نحو استخدام الأدوات غير المباشرة لإدارة السياسة النقدية. كذلك تضمن عملية الخصخصة تعزيز الأطر القانونية والتنظيمية والارتقاء بالرقابة المصرفية بما يتماشى مع المعايير الدولية، بالمقابل يمكن أن يسهم ذلك بالتأكيد في تفعيل التنافسية في السوق المصرفية العراقية، وفي ضوء حضور محتمل لمصارف أجنبية وحتى إقليمية وتمكين المصارف العراقية الكبيرة من زيادة كفاءتها وفاعليتها وتنويع منتجاتها وخدماتها وتعزيزها بأحدث وسائل الاتصالات والتقنيات المستخدمة في الصناعة المصرفية، وآثار الخصخصة قد لا تقتصر على السوق المصرفية، بل ستنعكس آثارها الإيجابية على سوق العراق للأوراق المالية من خلال تداول أسهم تلك المصارف المخصخصة وزيادة حجم السوق من حيث قيمة التداول وعدد الأسهم المتداولة وزيادة الوعي الاستثماري لدى جمهور المستثمرين وتحديداً إذا ما تمّ تخصيص جزء من أسهم هذه المصارف للعاملين فيها أو موظفي الدولة.

إن توفير منتجات وخدمات متنوعة وبتكاليف أقل وأرباح أعلى جميعها تعدّ من منتجات الخصخصة، وذلك في إطار اختيار التوقيت المناسب والأسلوب الأفضل في تجنب الآثار السلبية التي قد تنجم عن تلك العملية.

الاستنتاجات والمقترحات

أولاً. الاستنتاجات

١. في ظل التطورات المتلاحقة التي شهدتها الساحة المصرفية وانتشار العولمة المالية أصبحت المصارف تواجه تحديات كبيرة تؤثر في بقائها واستمرارها في السوق المصرفية.
٢. تعدّ الخصخصة المصرفية من أفضل الخيارات المتاحة أمام المصارف لمواجهة التحديات الجديدة التي فرضتها البيئة المصرفية في ظل العولمة المالية،إذ إن أغلب المصارف تعاني من ضعفٍ واضح في استخدام التكنولوجيا ونظم المعلومات الحديثة في ممارسة العمل المصرفي وتقديم الخدمات المصرفية الحديثة.

٣. إن استخدام الضوابط الإدارية في القطاع المصرفي العراقي مثل تحديد أسعار الفائدة وحجم الائتمانات فرض قيوداً كبيرة على أداء المصارف العراقية.
٤. ضعف القطاع المصرفي العراقي الذي يعكسه حالة عدم وجود المنافسة بين المصارف وضعف الاستثمار في المحافظ الاستثمارية وارتفاع ظاهرة التركز المصرفي.
٥. بينت نتائج المؤشرات التي تمّ قياسها وجود تفاوت كبير بين مصرف الرافدين ومصرف الشرق الأوسط في تحقيق الأرباح، إذ كانت أرباح مصرف الشرق الأوسط عالية وجيدة مقارنةً بالأرباح التي حققها مصرف الرافدين والذي يعود إلى أن أغلب توظيفات مصرف الشرق الأوسط في الائتمان النقدي والذي يحقق أرباحاً مرتفعة، في حين أن أغلب توظيفات مصرف الرافدين في الاستثمارات، إذ إن أغلب سياساته كانت استثمارية، فضلاً عن احتفاظه بجزء كبير من أمواله كسيولة نقدية من دون توظيف، مما أدى إلى انخفاض الأرباح التي حققها.

ثانياً. المقترحات

١. إعادة هيكلة المصارف التجارية الحكومية العراقية (مصرف الرافدين) بوصفه أكبر مصرف حكومي، فالقطاع المصرفي هو جوهر القطاع المالي العراقي.
٢. اعتماد مصرف الرافدين على أسلوب الخصخصة الجزئية لكي يتمكن من تطوير أعماله المصرفية ويزيد من قدراته التنافسية والتكيف مع التطورات الجديدة التي فرضتها العولمة المالية.
٣. ضرورة مواكبة مصرف الرافدين للتطورات الحديثة في الصناعة المصرفية لكي يستطيع منافسة المصارف المحلية أو العالمية ومن ثمّ استمراره في السوق المصرفية وبكل قوة.
٤. تطوير الكفاءة التشغيلية للقوى العاملة في مصرف الرافدين من خلال التدريب لكي يستطيع مصرف الرافدين مواكبة التغيرات المتسارعة والمتطورة في صناعة الخدمات المالية والمصرفية لمواجهة متطلبات العولمة المالية.
٥. الالتزام بالمعايير المصرفية العالمية (معيار كفاية رأس المال) والإفصاح المالي عن القوائم المالية للمصرف.
٦. تطوير الوعي المصرفي من خلال القيام بحملة إعلامية للتعريف بمهام المصارف والخدمات التي تقدمها للجمهور.

المراجع

أولاً. المراجع باللغة العربية

١. التقارير والميزانيات السنوية الصادرة عن مصرف الرافدين للمدة ٢٠٠٠-٢٠٠٥.

٢. التقارير والميزانيات السنوية الصادرة عن مصرف الشرق الأوسط للمدة ٢٠٠٠-٢٠٠٥.
٣. التوني، ناجي، الإصلاح المصرفي، العدد السابع عشر، السنة الثانية، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، ٢٠٠٣.
٤. ثابت، نحمده عبدالحميد، ٢٠٠٤، ترويج قضايا الخصخصة (تجارب عالمية)، بحث مقدم للمؤتمر العالمي الثالث للإقتصاد الإسلامي، بكلية الشريعة، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.
٥. دنيا، شوقي، ٢٠٠٣، الخصخصة وتقليص دور القطاع العام (موقف الإقتصاد الإسلامي)، بحث مقدم للمؤتمر العالمي الثالث للإقتصاد الإسلامي، بكلية الشريعة، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.
٦. شلبي، ماجدة أحمد، ٢٠٠٢، الرقابة المصرفية في ظل التحولات الإقتصادية العالمية ومعايير لجنة بازل، مؤتمر عمليات البنوك بين النظرية والتطبيق، الأردن، ٢٢-٢٤ ديسمبر.
٧. طه، طارق، ٢٠٠٠، إدارة البنوك ونظم المعلومات المصرفية، الحرمين للكومبيوتر، الإسكندرية، مصر.
٨. العاني، عماد محمد علي عبداللطيف، ٢٠٠٢، اندماج الأسواق المالية الدولية (أسبابه وانعكاساته على الإقتصاد العالمي)، بيت الحكمة، بغداد، العراق.
٩. عبدالحميد، عبدالمطلب، ٢٠٠٥، العولمة وإقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.
١٠. الفاعوري، رفعت عبدالحليم، ٢٠٠٤، تجارب عربية في الخصخصة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر.
١١. اللجنة الإقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، ٢٠٠٥، الاتجاهات الإقتصادية وآثارها – سلوكيات القطاع المصرفي وكفاءته في مجال الاقراض في بلدان مختارة أعضاء في الأسكوا، العدد ٣، الأمم المتحدة، الأسكوا، نيويورك.
١٢. اللجنة الإقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، ٢٠٠٢، دور الأسواق المالية في الخصخصة في منطقة الأسكوا، الأمم المتحدة، الأسكوا، نيويورك.
١٣. مصطفى، نهال فريد، عباس، نبيلة، ٢٠٠٥، أساسيات الأعمال في ظل العولمة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.

ثانياً . المراجع باللغة الأجنبية

1. Allen N. berger, Robert Deyoung, Hesna Genay, Gregery F. Udell, 2000, "Globalization of Financial Institutions: Evidence from Gross-Border Banking Performance", Brookings Wharton Papers on Financial Services, Vol. (3).
2. George Clarke, 2000, Robert Cull, Getting to Yes Privatizing Banks Argentine World Bank, Washington D. C..
3. Iftekhar Hasan, K. Marton, "Banking in Transition Economy: Hungarian Evidence", Journal of Banking and Finance, 2003.
4. James Verbrugge Wanda Owen, William Megginson, 2000, "State Ownership and the Financial Performance of Privatized Bank: An Empirical Analysis Conference Proceeding of a Policy Research Work shop Held at the World Bank, March.
5. Jennifer S. Crystal, B. Gerard Dages, Lindas Goldberg, 2001, "Does Foreign Ownership Contribute to Sounder Banks, The Latin American Experience" in Litan, Robert E. Masson Paul and Pomerleano Michael eds Opendoors Foreign Participation in Financial Systems in Developing Countries Brooking Institutions Press, (Washington D. C.).

6. John P. Bonin, Iftekhar Hasan Paul Wachtel, 2003, Banks Performance Efficiency and Ownership in Transition Countries Paper Presented at the Ninth Dubrovnik Economic, Conference Sponsored by the Bank of Groatio, June.
7. John P. Bonin, Iftekhar Hasan Paul Wahtel, 2004, Privatization Matters: Bank Efficiencies in Transition Countries, World Bank Conference on Bank Privatization, Washington, D.C., November.
8. Rafael Laporta, Florencio Lopez-De-Silanes Audrei Shleifer, 2002, "Government Ownership of Bank, Journal of Finance.
9. Steven Fries, Anita Taci, 2003, "Cost Efficiency of Banks transition: Evidence from 289 Bank in 15 Post Communist Countries Paper Presented at the Ninth Dubrovnik Economic Conference Sponsored by the Bank of Croatia, June.
10. Steven Fries, Damien Neven, Paul Seabright, 2002, "Bank Performance in Transition Economics".
11. Stijn Classens, Asli Demirguc-Kunt Harry Huizinga, 2001, "How Does Foreign Entry Affect the Domestic Banking Market", Journal of Banking and Finance.

ثالثاً- الانترنت

١. دور الأسواق المالية في تمويل التراكم الرأسمالي للقطاع الخاص :
http://www. Salamcenter-iraq.com/economy12-hth.